

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١١٤**

المعقودة يوم الثلاثاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠، نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

الترحيب بالممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أتقدم بالترحيب الحار، باسم المجلس، بالسيد جان - دافيد لافيت، الممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة. ونتطلع إلى التعاون معه في أعمال المجلس، وإلى إسهامه في أعمالنا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إندونيسيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد طيب (إندونيسيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وحيث لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة.

السيد العنابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشمل هذه الإحاطة الإعلامية الفترة منذ قيام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو بإحاطة المجلس إعلاميا في ٣ شباط/فبراير. وسأتناول على التوالي الحالة الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على سيادة القانون والنظام، وحالة الأمن فضلا عن حالة اللاجئين في تيمور الغربية.

منذ إحاطة السيد فييرا دي ميللو الإعلامية في ٣ شباط/فبراير، حدثت تطورات هامة تتضمن التوقيع، في ٢١ شباط/فبراير، على اتفاق بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والبنك الدولي بشأن مشروع كبير لتقوية المجتمع المحلي. وبطبيعة الحال، كان من بين التطورات الأخرى التسليم الرسمي للمسؤولية من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ٢٣ شباط/فبراير، وزيارة الرئيس وحيد، رئيس إندونيسيا، في ٢٩ شباط/فبراير. وقد سبق للأمين العام أن أحاط المجلس علما في ٢٩ شباط/فبراير، بشأن الزيارة التي قام بها لتيمور الشرقية في منتصف شباط/فبراير. وكان هناك زوار آخرون رفيعو المستوى لتيمور الشرقية، من بينهم رئيس البرتغال ورئيس وزراء أيرلندا.

ولا تزال الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية شاغلنا الأساسي والرئيسي. فلا تزال البطالة المرتفعة جدا والأسعار المرتفعة تشكل تهديدا للسلام الاجتماعي. وتتجلى هذه الحالة في العدد الكبير من مقدمي الطلبات الذين يستجيبون لجهود التوظيف التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ويجري بذل عدد من الجهود لإيجاد فرص للعمل. وتشمل هذه الجهود ١٨ مشروعا سريع الأثر تضطلع بها الإدارة الانتقالية لإصلاح البنية المحلية تمهيدا لمشروع

أكبر بكثير يضطلع به البنك الدولي لتقوية المجتمع المحلي، تدير بموجبه المجتمعات المحلية مشاريع إعادة تأهيلها. وهناك مشاريع إضافية يضطلع بها متبرعون ثنائيون. وفي نهاية شباط/فبراير، كانت الإدارة تقدم مدفوعات أو مرتبات إلى ما يربو على ٥٠٠ ٢ موظف مدني، وهو عدد سينمو بسرعة نتيجة توظيف موظفين جدد. وقد نما بسرعة أيضا برنامج سريع المسار في التعليم، يضم الآن حوالي ٠٠٠ ٧ مدرس، ويصل إلى أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ طالب.

وتبلغ الآن المساهمات النقدية في الصندوق الاستئماني للإدارة أكثر قليلا من ٢٣ مليون دولار، مما يقدر مجموعة بـ ٤٣ مليون دولار ستلزم لإدارة تيمور الشرقية خلال عام ٢٠٠٠.

ولمشروع تقوية المجتمع المحلي أهمية خاصة. فبينما يتناول أساسا إعادة تأهيل الهيكل الأساسي والدعم للأنشطة المدرة للدخل، يتيح في نفس الوقت تدعيم قدرات الأحياء الفرعية والقرى من خلال ممثليها المنتخبين، لمساعدتها على تحديد أولوياتها وإدارة تنفيذ المشاريع التي تقررها.

وأثناء الزيارة الهامة جدا التي قام بها الرئيس وحيد، رئيس إندونيسيا، لتيمور الشرقية، جرى الاتفاق على أن تعمل حكومة إندونيسيا مع الإدارة لتيسير إعادة بناء السجلات والمحفوظات العامة، وإعادة المصنوعات الثقافية، وإعادة فتح التجارة عبر الحدود. كما وافق الرئيس وحيد على إقامة ممر بري يربط بين جيب أويكوسي والجزء الأساسي من تيمور الشرقية. وفي ٤ آذار/ مارس، استأنفت شركة الطيران الإندونيسية ميرباتي رحلاتها التجارية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. كما تشغل شركة طيران إقليمية استرالية رحلات جوية بين ديلي وداروين منذ بداية هذه السنة. وقد أكد الرئيس وحيد أيضا موافقة حكومته على قيام الإدارة بإقامة مكتب اتصال في كوبانغ، تيمور الغربية. وقد افتتح هذا المكتب اليوم بالفعل.

ومنذ أن قدم الأمين العام تقريره إلى المجلس في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، قامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بسن قوانين وافق عليها المجلس الاستشاري الوطني بشأن عدد من المسائل الهامة. ولقد تم وضع ترتيبات تتعلق بالجمارك والهجرة وإنشاء إدارة حدودية لإدارة تلك الترتيبات. وأنشئ نظام مؤقت للضرائب، حيث تجبى الضرائب والمكوس على الواردات والصادرات والإنتاج المحلي للسلع. ولقد بدأ يوم أمس ٢٠ آذار/ مارس جمع الضرائب المفروضة على الواردات. وجرى إصدار أنظمة تتعلق بالترخيص للبنوك والإشراف عليها، والمشتريات العامة، وتتعلق أيضا بتنظيم المحاكم.

وفيما يتصل بحالة القانون والنظام، فقد انخفض في الفترة الأخيرة عدد الحوادث الكبرى التي وقعت داخل تيمور الشرقية. غير أن تطبيق القانون ما زال ضعيفا، وحاولت المجتمعات والجماعات التيمورية في بعض الحالات أن تطبق القانون والنظام مباشرة. وتعاونت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع بعض هذه الجماعات بصورة غير رسمية، طالما بقيت تتصرف في حدود القانون؛ غير أنه لا بد من القول إنه حدثت بعض التجاوزات؛ والشرطة المدنية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تزال تعزز قوتها، ولديها الآن قوة قوامها ٩٣٣ فردا، وسيرتفع هذا العدد حتى يصل إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١ فرد مع نهاية هذا الأسبوع، وهذا جزء من قوام مرخص به يبلغ ٦٤٠ ١ شخصا. ويوم أمس، تم تعيين أول ٥٠ مواطنا تيموريا في فريق مساعدة الشرطة الذي أنشئ مؤخرا. وإنشاء فريق مساعدة الشرطة هذا سيكون تدبيرا مؤقتا ريثما يتم تطوير قوة شرطة محلية. ويتألف الفريق من أفراد الشرطة المحلية السابقة، الذين سيساعدون شرطة الأمم المتحدة ولكن لن تكون لديهم صلاحيات تنفيذية، فهذه الصلاحيات ستظل تمارسها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفيما يتعلق بشرطة تيمور الشرقية الجديدة، يسعدني أن أبلغكم بأن المجموعة الأولى من المجندين ستبدأ دورة تدريبية مدتها أربعة أشهر، وذلك يوم الإثنين القادم، ٢٧ آذار/ مارس.

وأصدرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قانونا تنشئ بموجبه فريقا من القضاة التيموريين والقضاة الأجانب لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم التي ارتكبت بحق الإنسانية. وهناك ما يقرب من ٣٠٠ حالة قتل، تمس ٦٢٧ ضحية، يجري التحقيق فيها حاليا. ومعظم هذه القضايا تتصل بالفترة ما بين أواخر نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حاليا

بالتفاوض مع الحكومة الإندونيسية بشأن اتفاق تعاون في هذه القضايا، بما في ذلك تبادل الأدلة وإمكانية الوصول إلى الشهود.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن نقل العنصر العسكري من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد جرى في نهاية شهر شباط/فبراير وتم في منتهى السلاسة. إلا أنه، وفي غضون أسبوع من عملية النقل، تعرض العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لأول اختبار، كما كان متوقعا فعلا على نطاق واسع. وتمثل الاختبار في زيادة عمليات تسلل أفراد الميليشيا المؤيدة للحكم الذاتي من تيمور الغربية. وفي حادث من تلك الحوادث، قتل في ٥ آذار/مارس أحد القرويين وجرح آخر. وقامت قوات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بتفتيش المنطقة، وفي ٦ آذار/مارس، وجدت مجموعة تتكون من خمسة مسلحين في أحد المنازل. وتمكن أربعة منهم من الفرار بعد تبادل لإطلاق النار؛ وتم أسر واحد منهم واستجوابه. وهناك أيضا عدد من الحالات عثر فيها على أسلحة بحوزة اللاجئين العائدين من تيمور الغربية. ولذا فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية قامت بتطبيق ضوابط أكثر صرامة في هذا الصدد.

وقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالإبلاغ عن أنه وفقا للمعلومات المتوفرة لديها، ما زالت عناصر من القوات المسلحة الإندونيسية تغض الطرف عن الميليشيات في تيمور الغربية بل وتؤيدها. وفي ٩ و ١٠ آذار/مارس، قام قائد قوة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بصحبة المدير السياسي للبعثة بزيارة جاكرتا لكي يناقش مع السلطات الإندونيسية عمليات التسلل هذه التي تنطلق من تيمور الغربية. وتلقيا تأكيدات حازمة بأن تدابير صارمة سوف تتخذ ضد نشاط الميليشيا، بما في ذلك ما يتصل بالتدريب العسكري داخل وخارج مستوطنات اللاجئين في تيمور الغربية.

وحتى يوم أمس تم وزع ما مجموعه ٣١٠ ٧ من الأفراد التابعين للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ومن المقدر أن تصل القوات المتبقية مع نهاية هذا الشهر، الأمر الذي سيجعل إجمالي قوام العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يصل إلى ٦٠٠ ٨ عسكري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يضم ٢٠٠ مراقب عسكري، يوجد منهم في الإقليم الآن ١٩٨ عسكريا.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، عاد حتى الآن أكثر بقليل من ١٥٣٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية، غالبيتهم من العائدين من تيمور الغربية. ويقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن هناك عددا آخر من اللاجئين يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ يودون العودة. ويقدر العدد الإجمالي المتبقي من اللاجئين في تيمور الغربية حاليا بـ ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ تقريبا. وتضطلع حكومة إندونيسيا والمفوض السامي لشؤون اللاجئين بإجراء تعداد للسكان للحصول على رقم أدق. وتحركات العائدين الرئيسية والثانوية تديرها المنظمة الدولية للهجرة، من مخيمات اللاجئين، من خلال نقاط دخول إلى الوجهة النهائية في تيمور الشرقية. وقد وقعت بعض أحداث عنف ضد العائدين، لكن عملية العودة جرت في معظمها بأدنى حد من الحوادث، وبصورة عامة فإن عملية دمج اللاجئين في مجتمعاتهم الأصلية سارت على نحو سلس.

وتجدر الإشارة إلى أن أشخاص أيدوا الحكم الذاتي كانوا أيضا من بين العائدين. وفي إطار الترتيبات التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، قام السيد جواينكو بيلو، وهو من كبار زعماء الميليشيات، بزيارة بوكاو ولوس بالوس في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ليرى بأم عينه الظروف التي تنتظر اللاجئين العائدين. ولقي ترحيبا جيدا أينما ذهب، وعقد اجتماعات مع الزعماء المحليين الذين أكدوا له أن اللاجئين العائدين إلى هذه المناطق سينعمون بالأمن، في حين أن المتهمين بارتكاب جرائم سيتم التعامل معهم وفقا لإجراءات منصفة وشفافة.

وفي تطور مماثل، قام ستة من التيموريين من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الإندونيسية في نهاية الأسبوع الماضي بزيارة إيليو لمناقشة عودة ٥٩ جنديا من الجنود السابقين وأسرهم. وتلقوا تأكيدات من الزعماء المحليين بأنهم سيكونون موضع ترحيب، طالما أنهم يعودون لا بصفتهم جنودا وإنما كتيموريين شرقيين على استعداد للمشاركة والمساعدة في إعادة تعمير البلاد.

وطلب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، تؤيده في ذلك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، إلى إندونيسيا أن

تعتمد استراتيجية شاملة تفسح المجال أمام اللاجئين لأن يقرروا ما إذا كانوا يريدون العودة إلى تيمور الشرقية أو الاستيطان في إندونيسيا. وبغية التشجيع على العودة، اقترحت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أن تلتزم إندونيسيا علنا بدفع المعاشات التقاعدية والمكافآت المستحقة للتيموريين الشرقيين الذين عملوا في الخدمة المدنية الإندونيسية، حتى لو عادوا إلى تيمور الشرقية.

ومن المقرر أن يقوم السيد فييرا دي ميللو بزيارة جاكرتا مرة أخرة في الأسبوع القادم لمتابعة بعض هذه القضايا مع السلطات في جاكرتا، بما في ذلك بطبيعة الحال ما يتعلق بالحالة الأمنية على الحدود مع تيمور الغربية.

ولا تزال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تـُفكر فيما عسى أن يكون الترتيب الأكثر ملاءمة للخطوات التي تتبعها تيمور الشرقية نحو الاستقلال. وبدلا من أن يحاول السيد فييرا دي ميلو وضع جدول زمني ثابت، فإنه يركز، على نحو ما طلبه الأمين العام، على أهداف موضوعية لا بد من تحقيقها في هذه العملية المؤدية إلى الاستقلال. وهذا بطبيعة الحال عمل مـُعقد يتسم بحساسية سياسية، سينطوي على مشاورات وثيقة مع أبناء تيمور الشرقية. وقد أبلغ السيد فييرا دي ميلو بأن هذه العملية التشاورية بدأت بالفعل بطريقة غير رسمية. ونحن، بطبيعة الحال، سنبلغ مجلس الأمن بتطورات هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة، وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي شكرا حارا على تقديمه آخر المعلومات لنا هذا الصباح. وأعتقد أننا نريد جميعا أن نعرب عن التقدير لما حققه الممثل الخاص فييرا دي ميلو حتى الآن في تيمور الشرقية، وأن نثني على فريق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كله لما يقومون به هناك.

أعتقد أن من علامات ثقتنا في ذلك الفريق وفي تلك القيادة أننا نفترض أنه بالرغم من المصاعب في تيمور الشرقية، فإن الأمور تسير سيرا ثابتا يتسم بالتصميم في الاتجاه الصحيح نحو استقلال مستقر. لكن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح والانباء التي حصلنا عليها خلال الأسبوعين الماضيين تذكرنا، كما اعتقد، أنه لا تزال هناك بعض المشاكل - بعض المشاكل الخطيرة تماما في تيمور الشرقية. وأريد فقط أن أتناول باختصار ثلاثا منها.

المشكلة الأولى هي تزايد ارتكاب الجرائم في تيمور الشرقية. إننا ندرك جميعا هذا. وهو يترتب على حالة كانت تتسم بالفوضى في الماضي القريب. والمملكة المتحدة تأمل أن يـُساعد انتشار وحدات الرد السريع على التغلب على تلك الصعوبة الخاصة. ونحن نعرب عن التقدير للبرتغال لقيادتها على هذه الجبهة، ونرحب بالسيطرة الأقوى في كامل نطاق نشاط الشرطة الذي تكلم عنه السيد العنابي هذا الصباح. ونرحب أيضا بافتتاح مدرسة تدريب الشرطة في تيمور الشرقية وإقامة فريق مساعدة الشرطة، وهاتان خطوتان في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تساعد هذه التحركات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في وضع جماعات الأمن غير الرسمية، كما يطلق عليها، تحت إشرافها.

أما النقطة الثانية فأعتقد أنها أكثر خطورة. وتنبثق من الأنباء المستمرة عن نشطا الميليشيا في تيمور الشرقية. وحالات اندلاع العنف التي حدثت مؤخرا تبدو من أخطر الحوادث التي وقعت منذ انتشار القوة الدولية في تيمور الشرقية في الخريف الماضي. وهناك تقارير صحفية - وربما كانت افتراضات، وقد تكون أدلة على أن القوات المسلحة الإندونيسية، شاركت إلى حد ما في حوادث العنف هذه. وقال الأمين العام المساعد لنا صباح اليوم إنه يبدو أن عناصر من القوات المسلحة الإندونيسية لا تزال تتغاضى عن نشاط الميليشيات في تيمور الشرقية بل وتدعمها.

من الأمور الحسنة جدا أن نسمع أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ألحت على هذه المسألة بقوة في جاكرتا. والحكومة الإندونيسية تدرك بوضوح بعض ما يجري هناك. وقد أوضحت أنها لا تؤيد، ولن تتغاضى عن، أي تواطئ مستمر أو متبق من الماضي بين القوات المسلحة الاندونيسية والميليشيا، ولكن يجب أن نتأكد من أنها تفي بوعودها.

وأعتقد أن المجلس ينبغي أن يوضح هذا الصباح أننا نجد أي نشاط مستمر للميليشيا وأي تواطؤ متبق من ممارسات سابقة معها من جانب القوات المسلحة الاندونيسية غير مقبول على الإطلاق. ويجب أن يُسمح لإدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بأن تؤدي عملها بأن تصل بهذا الإقليم إلى الاستقلال دون مبالاة بأولئك الموجودين في تيمور الغربية الذين لا يزالون يرون أن بوسعهم أن يؤثروا على الوضع، أو الذين يعارضون بالفعل رغبة حكومة جاكرتا في تحقيق الاستقرار في تيمور الشرقية.

النقطة الثالثة تتعلق بتوزيع الاعتمادات. إننا نشعر ببعض القلق إزاء معدل توزيع الأموال البطيء من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ومما يتعارض تعارضا تاما مع هذا توفير أموال من أنصبة مقررة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسنكون ممتنين إذا ما ألقت الأمانة العامة بعض الضوء على أسباب ذلك التأخير في توزيع الأموال من صندوق الأمم المتحد الاستئماني.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الواعية تماما. إنها تذكرة لنا جميعا بأن مهمتنا في تيمور الشرقية، حتى إذا عادت لا تحتل الصفحات الأولى، كما حدث في الصيف الماضي، فإنها تظل مهمة بالغة الصعوبة، وأعتقد أن إحاطة السيد العنابي الإعلامية تبرز ضرورة تذكير أنفسنا بالعمل الصعب الذي أوكلناه إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبضرورة الثناء على أعضاء تلك الإدارة، وعلى وجه الخصوص الممثل الخاص فييرا دي ميلو لقيادته وإصراره على كفالة نجاح الإدارة. ومن الواضح أن هذه حالة بالغة الصعوبة وبحاجة إلى الاهتمام النشط من جانب هذه الهيئة ومن جانب مجلس الأمن. لذلك أثني على الرئيس لعقده هذا الاجتماع المفتوح. وأعتقد أن من المهم أن نسلط الضوء بشكل متكرر وعلني على المشاكل التي تقع في تيمور الشرقية، وكذلك أن نناقش باستمرار كيفية مساعدة الإدارة في ذلك الجهد باعتبارنا الهيئة التي أوكلت إلى الإدارة القيام بالمهمة التي تكافح من أجل القيام بها.

إننا نشعر بقلق عميق بالتأكيد بسبب الأنباء التي استمعنا إليها هذا الصباح، وغيرها أيضا، عن الدعم العسكري الإندونيسي المستمر للميليشيات العاملة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية وعلى حدود تيمور الشرقية. واعتقد أن علينا أن ندرك أن الجيش الإندونيسي كمؤسسة لم يفعل الكثير لمواجهة الاعتداءات التي ارتكبتها الميليشيا مؤخرا ضد افراد الأمم المتحدة والمدنيين من أبناء تيمور الشرقية. ونعرف أن هناك أدلة على أن عناصر من القوات المسلحة الإندونيسية ربما تزود الميليشيا بالأسلحة والمعدات أيضا.

أعتقد أن من البديهي أن يثير هذا قلقا عميقا لدى أعضاء مجلس الأمن. ومن الواضح أنه غير مقبول. وينبغي أن يدان بقوة. وأعتقد أنه سيكون من المفيد للمجلس أن يتناول هذه المسألة الخاصة في اجتماع آخر في المستقبل القريب حتى يتدارس الخطوات التي يمكن أن نتخذها لمحاولة التصدي لهذه الحالة البالغة الخطورة.

ونحن، الولايات المتحدة، وأعضاء المجلس الآخرين بالطبع، حثثنا باستمرار الحكومة الاندونيسية على نزع سلاح جماعات الميليشيا وتسريحها. وقد أعطيت لنا تأكيدات بأن هذه الخطوات ستتخذ، إلا أننا لا نزال ننتظر رؤية إجراءات حاسمة. ومما يثير قلقنا البالغ زيادة اعتداءات المليشيا ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

إننا ندعو الحكومة الاندونيسية إلى تحميل مسؤوليتها وإنهاء نشاط الميليشيا كله على الحدود مع تيمور الشرقية. ومن أجل حل مشكلة اللاجئين إلى الأبد ووقف التسللات عبر الحدود، يجب على اندونيسيا أن تنزع سلاح الميليشيات المتطرفة وتسرحها وتبعدها، وعلى الأخص قادتها، من تيمور. ويجب على الحكومة أن تنسب أفراد القوات المسلحة الإندونيسية الباقين من أبناء تيمور الشرقية إلى أجزاء أخرى من إندونيسيا، وأن تُنهي أي تعاون بين القوات المسلحة الاندونيسية والميليشيات.

هذه الأفكار ليست جديدة. وقد طرح السفير هولبروك هذه النقاط نفسها فور عودته من إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وكررها خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس يوم ٣ شباط/فبراير الممثل الخاص، فييرا دي ميلو، وقد مضى وقت كاف لكي يرى المجلس إجراءات ملموسة.

هناك بعض الأنباء الايجابية. إننا نرحب بالارتفاع الذي حدث مؤخرا في أعداد العائدين. ولكننا نحث أيضا إندونيسيا على التقيد بالمواعيد النهائية التي حددتها بنفسها لإنهاء دعمها للاجئي تيمور الشرقية الموجودين حاليا في تيمور الغربية ولإغلاق المخيمات ببداية شهر حزيران/يونيه.

لقد قامت الولايات المتحدة بدورها في السعي إلى مساعدة تيمور الشرقية. وقد وفرنا مساهمات في طائفة واسعة من الحاجات، بما في ذلك الحاجات الإنسانية، وحاجات الأشخاص المشردين. وقد كان ذلك أولويتنا الأولى. وقد أنفقنا ما يربو على ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩ على المساعدات الإنسانية ذات الصلة. وفي هذه السنة، نتوقع ٤٩ مليون دولار إضافية في هيئة مساعدة إنسانية متعددة الأطراف وثنائية، بما في ذلك تقديم معونة للاجئي تيمور الشرقية الذين لا يزالون في المخيمات في تيمور الشرقية. وأعتقد أن علينا جميعا الإصغاء إلى النداءات التي سمعناها صباح اليوم بتقديم ما يكفي للاجئين، وأشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام بقسط عادل من هذه التكاليف.

إن الولايات المتحدة تؤيد الجهد المتعدد الأطراف في تيمور الشرقية، حيث أن جملة المساهمات في الصندوق الاستئماني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولصندوق البنك الدولي الاستئماني لإعادة التعمير قد بلغت ٤,٥ مليون دولار. ونحن نعتقد أن الصندوق الاستئماني للإدارة الانتقالية حيوي لكفالة استعادة الخدمات العامة الأساسية بالكامل في تيمور الشرقية وليمني التيموريون الشرقيون المهارات اللازمة لتقديم تلك الخدمات على أساس مستمر. ونحن نعتقد أيضا أن البنك الدولي، بصندوقه الاستئماني ودوره التنسيقي، سيضطلع بدور حيوي الأهمية في بناء اقتصاد تيمور الشرقية على المدى الطويل ليصبح اقتصادا ذاتي الاستدامة.

وستنفق الولايات المتحدة أيضا زهاء ٢٠ مليون دولار في هذه السنة المالية في إطار توسيع مشاريع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في تيمور الشرقية. وتشمل تلك المشاريع مشاريع لزراعة البن وطائفة متنوعة من المشاريع ذات الأثر السريع التي نعتقد أنها ستساعد في توفير فرص العمل بقدر ملحوظ. وستساعد هذه البرامج وغيرها في التصدي لحاجات تيمور الشرقية العاجلة للتدريب في مجال حقوق الإنسان القضائية، ومشاريع القطاع الخاص، والبرامج التي ستركز على المجتمع المدني والمؤسسات ذات الأهمية الحاسمة للحكم الديمقراطي.

وكما سمعنا اليوم، يمثل الأمن الداخلي أولوية مباشرة أخرى في تيمور الشرقية، وستقوم الولايات المتحدة بزيادة وحدتها المدنية دعما للإدارة الانتقالية، وتمشيا مع قوانيننا ونظمنا، ستساعد الولايات المتحدة أيضا في إنشاء قدرات الشرطة المحلية.

وختاما، ألاحظ أن الصندوق الاستئماني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا يتوافر له حاليا سوى قدر ضئيل من الأرصدة التي تم التعهد بها له في طوكيو وأن تعهدات المانحين تصل ببطء لتتحول إلى مساعدة حقيقية للتصدي لحاجات تيمور الشرقية الماسة. ونكرر بالتأكيد نداء الأمين العام الذي أصدره عند عودته من تيمور الشرقية لحث المانحين على توصيل العون إلى تيمور الشرقية سريعا. وقد وضعت الأمم المتحدة كمية هائلة من الموارد في السعي إلى مساعدة أبناء تيمور الشرقية، وما لم نقم بمنح المجتمع الدولي الموارد اللازمة لإكمال تلك المهمة وتوفير الموارد لأبناء تيمور الشرقية، لن نتمكن من الوفاء بالتوقعات التي أحييناها نحن في هذه الهيئة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب، يا سيدي، عن مدى تأثري بعبارات الترحيب التي تكلمتم بها. وأنا أشكركم بصدق. ومن دواعي سروري أن أنضم مرة أخرى إلى أسرة الأمم المتحدة، للمرة الثالثة خلال حياتي العملية، وإنه لشرف لي أن أجلس إلى جوار سفراء يقومون، على أساس يومي، بالإسهام بحكمتهم وخبرتهم في هذه المنظمة. وشأني شأن سلفي الممتاز وصديقي ألان ديجاميه، سوف أستمع إلى كل شخص، وأولي اهتماما لشواغل الجميع وأبقى على استعداد للدخول في النقاش والحوار.

وإنه لأمر طيب أن يتناول مجلسنا مرة أخرى المسألة المتعلقة بالحالة في تيمور الشرقية. فهذه حالة تتسم بصعوبة بالغة، ولكنها بالنسبة للأمم المتحدة تمثل بعثة يمكن أن تصبح نموذجا يحتذى. وقد قرأنا تقرير الأمين العام واستمعنا بعناية إلى المعلومات التي وفرها السيد هادي العنابي، الذي أتقدم إليه بالشكر. وبروح هذه

الإحاطة القائمة على الأخذ والرد، أود، بعد إذنكم يا سيدي، أن أوجه إليه بعض الأسئلة المتعلقة بمسائل ثلاث.

والنقطة الأولى التي تشغلنا هي الحالة فيما يتعلق بعودة اللاجئين من تيمور الغربية. وإذا لم أخطئ فهم ما قاله السيد العنابي، لا يزال هناك زهاء ١٠٠ ٠٠٠ منهم، وبالتالي تظل المشكلة تمثل أحد الشواغل الرئيسية لمجلسنا. وقد أكدت السلطات الإندونيسية والقيادة العليا للجيش استعدادهما للعمل لوضع حد لأنشطة الميليشيات المناصرة للاندماج. ولكن هل السلطات الإندونيسية قادرة حقا على تنفيذ تلك الالتزامات على الأرض وأن ترصد بدقة المستويات المحلية من تسلسل القيادة وسط الميليشيات؟ وهنا، أود أن أعرب عن تأييدي لما جاء في تعليقات المتكلمين السابقين؛ فنحن نشعر بقلق بالغ إزاء ما قيل في هذا الصدد. هل زاد معدل العودة في الأسابيع الأخيرة؟ علاوة على ذلك، لقد سمعنا أن أعضاء سابقين في الميليشيات المناصرة للاندماج يعودون الآن فيما يبدو إلى تيمور الشرقية. وإذا كان ذلك صحيحا، كيف يجري استقبالهم، وما هو نوع المعاملة التي يلقونها من السكان المحليين، وما هو الدور الذي تضطلع به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد؟

وسؤالي الثاني يتعلق بالمجلس الاستشاري الوطني. وبالطبع، ترحب فرنسا بأنه قد أنشئ في ٢ كانون الأول/ديسمبر؛ فهو سيمكن جميع التيموريين من الإعراب عن آرائهم. هل أجري تقييم أولي لأنشطة المجلس الاستشاري الوطني؟ هل يجتمع المجلس على أساس منتظم؟ هل يتصدى بفعالية لجميع المسائل الهامة؟ هل انضم المحفل من أجل الوحدة والديمقراطية والعدالة، المجموعة الوحيدة المناصرة للحكم الذاتي التي لم تنضم إلى المجلس حتى نهاية كانون الثاني/يناير، إلى المجلس الاستشاري؟

وأخيرا، أود أن أطرح سؤالا أكثر توجها نحو المستقبل. إن الإدارة الانتقالية تقوم بالطبع بعمل ممتاز وتحظى بدعمنا التام وغير المشروط. وأود بوجه خاص أن أشيد بالعمل الممتاز الذي يضطلع به السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. إلا أن تيمور الشرقية يجب أن يكون لها بالطبع مستقبل يتجاوز وجود الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، هل هناك أي توقع لأن تتوسع الموارد المحلية؟ وقد لاحظنا باهتمام كبير أن يوم أمس فقط جُبيت أول ضريبة في تيمور الشرقية، حيث كان ذلك في هيئة رسم جمركي مقداره ٥ في المائة على الواردات. وسيهمنا أن نستمع إلى آراء السيد العنابي بشأن الآفاق على المدى الطويل لتيمور الشرقية.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، يا سيادة الرئيس، بضم صوتي إلى ترحيبكم الحار بالسفير ليفيت. وأنا بالتأكيد أتطلع قدما بشغف إلى العمل معه عن كثب خلال الأشهر المقبلة. ويسعدني أن أسمعه يذكر سلفه بهذه الكلمات الرقيقة. وأنا أعلم أننا نشاركه تلك المشاعر. وسمعة السيد ليفيت قد سبقته إلى هذه الهيئة. وأنا أعلم أنه سيضيف قدرا كبيرا من الحكمة والخبرة إلى مداولاتنا.

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى السفير غرينستوك في الإعراب عن التهانئ الحارة، عن طريق السيد العنابي، إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبصفة خاصة إلى سيرجيو فييرا دي ميلو، على ما نعتبره نحن الكنديون أوجه نجاح بارزة جدا حققاها. ومن خلاله، نعرب عن الشكر لموظفي الإدارة الانتقالية على المستوى العالي من الحس المهني الذي ينفذون به الولاية الصعبة التي أوكلناها لهم.

ونحن نرحب بالتوقيع على البيان المشترك بين الإدارة الانتقالية والسلطات الإندونيسية في نهاية شهر شباط/فبراير - وهو بيان اتفق فيه على حرية مرور السلع والأشخاص بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، وسمح بالوصول غير المعاق بين تيمور الشرقية وجيب أويكوسي في تيمور الغربية.

ولا تنفك كندا تشعر بالقلق إزاء المناوشات التي تجري عبر الحدود بين الميليشيات التي تعمل من تيمور الغربية وأفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، إذ أطلقت النار على القوات التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية ثلاث مرات في مناطق الحدود الواقعة في جنوب غربي تيمور الشرقية، وقد تحدث السيد العنابي هذا الصباح عن تبادل إطلاق النار، وهو أمر أعربنا عن أسفنا له في عدد من المناسبات. وقد استهدفت هذه الأعمال المدنيين، وهي تقوض سياسة المصالحة التي أعلن عنها الرئيس وحيد، ونأمل أن تضاعف الحكومة الإندونيسية جهودها كما هو مطلوب وضروري لوضع حد للعنف.

كما يشجعنا قرار إندونيسيا بأن توقع على مذكرة تفاهم مع الإدارة الانتقالية للتعاون في الميدانين القانوني والقضائي ومسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك تقصي حالات انتهاكها. وهذا يتمشى مع دعوة الأمين العام للتعاون بين إندونيسيا والبعثة للاضطلاع بعمليات تحقيق في تلك الممارسات.

والتقارير التي أصدرتها لجنة حقوق الإنسان الإندونيسية حول الانتهاكات في تيمور الشرقية كانت خطوة أولى هامة لإحالة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في تيمور الشرقية إلى العدالة. وهذه القضية مركزية لتحقيق المصالحة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية في إطار عملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، تمثل نية إندونيسيا ملاحقة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في تيمور الشرقية أمرا نرحب به، ويُترك للإدارة الانتقالية قرار التحقق من مسألة إنشاء نظام من المحاكم في تيمور الشرقية لمحاكمة المجرمين.

ويشجعنا أن نرى استمرار اللاجئين في تسجيل أسمائهم للعودة إلى تيمور الشرقية. وقد عاد حوالي ١ ٥٠٠ شخص إلى تيمور الشرقية في شهر آذار/ مارس، وتجري هذه العملية على الرغم من المضايقات الصادرة من الميليشيات وحملات التضليل في تيمور الشرقية. وهناك بالطبع ضعف في الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية في الأماكن التي يعود إليها هؤلاء. وبحلول موعد الحادي والثلاثين من آذار/مارس، وهو الموعد الذي حددته السلطات الإندونيسية لضرورة اتخاذ اللاجئين قراراتهم فيما يتعلق بعودتهم أو بقائهم، يهمنا كثيرا أن يوضح السيد العنابي إلى أي درجة نحن واثقون من أن معظم الذين يريدون العودة سيكون بإمكانهم أن يفعلوا ذلك بحلول ذلك الموعد، وعما إذا كان يرى أن هناك بعض المرونة فيما يتعلق بذلك الموعد - أي، هل نعتقد أنه بعد انقضاء الموعد المحدد بنهاية هذا الشهر، سيكون من حق اللاجئين أن يعودوا.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أضم صوتي إلى كلمات الترحيب التي وجهتموها إلى السفير ليفيت. إننا نعرف عنه أنه من أفضل الدبلوماسيين في فرنسا، ونعلم سيرة حياته، وذلك يجعلنا مقتنعين بأن السفير ليفيت، شأنه شأن سلفه السفير ديجاميه، سوف يساهم بشكل حسن في أعمال المجلس.

ونود كذلك أن نعرب عن شكرنا للسيد العنابي على عرضه وعلى المعلومات التي قدمها إلينا بخصوص تيمور الشرقية، التي تجعلنا ننزع إلى رؤية متفائلة بشأن الحالة في هذا الإقليم، رغم الصعاب المتبقية فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الديمقراطية وبناء الهياكل الأساسية. حيث أنه تم قطع المرحلة الأولية فقط، وإن كانت مرحلة هامة.

ورغم تلك الصعاب المتبقية يجوز لنا أن نسجل البوادر الإيجابية التي تميز المناخ السائد في تيمور الشرقية، فيما يتعلق بالحالة الأمنية بشكل خاص، ولا شك في أن تلك البوادر تزداد تعزيزا. ونتج ذلك عن الجهود المركزة التي بذلتها الإدارة الانتقالية تحت القيادة المستنيرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. وعلى غرار أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي، أود أن أعرب عن قلقي إزاء محاولات الميليشيات المؤيدة للاندماج والمعارضة لعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية.

ونعتقد أن عودة اللاجئين في مناخ من الأمن سوف تؤثر كثيرا على تحقيق أهداف الإنعاش وإعادة البناء في تيمور الشرقية. وما لا يقل أهمية عن ذلك إعادة بناء الاقتصاد بصورة صحية، والإدارة الفاعلة لشؤون البلد. وعلى المجلس أن يتتبع مع الاهتمام وعن كثب تطور الأوضاع في يتمور الشرقية.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على المعلومات الكاملة والمفيدة التي وافى المجلس بها هذا الصباح.

كما أود أن أشكر وفد بنغلاديش على القيام بهذه المبادرة الممتازة لعقد جلسة علنية عن الحالة في تيمور الشرقية. وهذا يسهم في زيادة شفافية عمل المجلس من خلال عقد جلسات يمكن للدول غير الأعضاء في المجلس أن تشارك فيها.

وما من شك في أن الأمم المتحدة قامت بعمل كبير وهام خلال هذه الفترة الانتقالية في ذلك الإقليم أثناء سعيه إلى الاستقلال. وقد أحرز تقدم في اتجاه إنشاء إدارة مدنية وسلطات لإقامة العدل، وبدأ العمل الضخم لإعادة بناء النظام الصحي والتعليمي في البلد.

ومن الأمور الإيجابية أن ذلك الجهد قد تم من خلال التشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية ممثلا في المجلس الوطني الاستشاري.

ونود أن نهنئ بشكل خاص الممثل الخاص للأمين العام السيد دي ميللو على النجاحات التي حققها حتى الآن.

ولا يمكننا إلا أن نشير إلى أننا نشعر بالقلق حيال قضيتين لم تحلا بشكل مرض على الرغم من مضي الوقت. أولا، الموضوع المتعلق باللاجئين، خاصة اللاجئين من تيمور الغربية، والموضوع الثاني يتعلق بالأنشطة غير الشرعية التي تجري في تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق باللاجئين، فقد بذل جهد ضخم من أجل ضمان تمكن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من العودة إلى تيمور الشرقية، مع أن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ آخرين من أبناء تيمور الشرقية في حالة تمكنهم من العودة. والجانب الآخر من المشكلة يمس الأفراد الراغبين في البقاء في إندونيسيا ولا بد من إعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا في ذلك البلد. ونرى أنه يجب على الوكالات المتخصصة والإدارة الانتقالية أن توفر حلولا لهاتين القضيتين في أسرع وقت ممكن، من خلال التنسيق الوثيق مع السلطات الإندونيسية.

وفيما يتعلق بحوادث الحدود لا يمكننا إلا أن نعرب عن قلقنا حيال زيادة حدة التوترات على الحدود البرية لتيمور الشرقية، وهي التوترات التي نتجت عن تصرفات بعض عناصر الميليشيا. وفي هذا الصدد، نود أن نؤيد الرد الذي قدمته الإدارة الانتقالية، حيث أنها عززت الأمن في تلك المناطق وقامت بالرد القوي على تلك الهجمات. والرد على الميليشيات يدل على أن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن أمن واستقرار تيمور الشرقية وضمان أمن كل أبناء تيمور وفقا للقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) الصادر عن مجلس الأمن.

وأود أن أؤكد مجددا أنه من الضروري تجريد تلك الميليشيات من سلاحها، والاضطلاع بقدر أكبر من أنشطة الرصد في المناطق الحدودية.

ونود، أخيرا، أن نعرب عن ارتياحنا للزيارة التي قام بها الرئيس وحيد، رئيس إندونيسيا، إلى تيمور الشرقية. وأعتقد أن تبادل الزيارات الثنائية سيعزز المصالحة الحقيقية بين شعبي البلدين والسلطات فيهما، ويمكِّن من حل مشكلة اللاجئين، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالحدود بين تيمور الشرقية والغربية.

ولقد اقترحت السلطات العسكرية الإندونيسية أن يقيم الفريق أول دي لوس سانتس نقاطا مشتركة للرصد على امتداد الحدود. وأود في هذا الصدد أن أعرف ما هو رد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على ذلك الاقتراح، وما هي التدابير الإضافية التي يجري النظر فيها من أجل وضع حد للحوادث التي تقع على الحدود.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): **أود** في البداية أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وفي حين أن المشاكل لا تزال كبيرة، فإننا نرحب بالتطور الإيجابي الحاصل، ونشارك الذين أشادوا بالسيد فييرا دي ميللو على ما أسهم به تحقيقا لذلك الغرض.

إن الزيارة التي قام بها الرئيس وحيد إلى تيمور الشرقية بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير كانت خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات بين جاكرتا وديلي. فزيارة الرئيس لم تبعث إشارة سياسية هامة فحسب، وإنما أفضت أيضا إلى إحراز نتائج ملموسة من قبيل إنشاء قنصلية إندونيسية وافتتاح الخط الجوي إلى كوبانغ، فضلا عن اتخاذ التدابير لتنشيط التجارة العابرة للحدود.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك شواغل رئيسية، فحالة المشردين داخليا في تيمور الغربية لا تزال محفوفة بالخطر، وعودتهم الآمنة والطوعية تبقى بلا ضمانات كافية. وأعمال الترويع ونشر المعلومات المغلوطة التي يرتكبها أفراد الميليشيا ما زالت قائمة. وفي ظل هذه الظروف، ليس من المؤكد إذا كان بوسع اللاجئين أن يقرروا حقا، قبل الموعد النهائي بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل، ما إذا كانوا سيعودون إلى تيمور الشرقية وتحديد تاريخ عودتهم. والواضح أن مسؤولية السلطات الإندونيسية عن استمرار توفير الرفاه والحقوق لهم لن تنتهي بحلول ذلك التاريخ.

ولكن ثمة شواغل أمنية خطيرة في تيمور الشرقية نفسها أيضا. ونظرا لعدم وجود نظام قانوني،

ترد أنباء عن انتشار لجان الأمن الأهلية. والمقلق بصورة خاصة هو تزايد عدد الحوادث التي تحصل على الحدود. ونحن نتوقع من حكومة إندونيسيا أن تبذل المزيد من الجهود الدائبة من أجل السيطرة على الميليشيات التي تعمل انطلاقا من تيمور الغربية، وغالبا ما يكون ذلك بتغاض من القوات المسلحة الإندونيسية.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن عموما، أتساءل إذا كان بمقدور السيد العنابي أن يخبرنا بما جرى للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور الشرقية وما هو الفكر السائد إزاء الحاجة أو عدم الحاجة إلى وجود قوات مسلحة في تيمور الشرقية مستقبلا.

ولقد أكد الأمين العام في إحاطته الإعلامية بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير الحاجة إلى مزيد من الزخم في جهود التعمير التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تفادي الاتكالية والقلاقل الاجتماعية. وفي هذه الحالة التي تحتاج جميع المؤسسات إلى بناء أو إعادة بناء، لن يكون سهلا أن نغرس الشعور بالملكية في نفوس أبناء تيمور الشرقية. ويحدونا الأمل في أن تشمل مشاريع تمكين المجتمعات المحلية التي يضعها البنك الدولي وغيره أبناء تيمور الشرقية وفي إقناعهم بأن الملكية هي ملكيتهم.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، لدي بعض الأسئلة الأخرى التي أريد أن أوجهها إلى السيد العنابي. إني أتساءل إذا كان بمقدور السيد العنابي أن يخبرنا شيئا عن الجهود المبذولة من أجل حث أبناء تيمور الشرقية في المهجر على استغلال مهاراتهم ودعم إعادة بناء بلدهم، حسبما يشير إليه الأمين العام. وما المطلوب عمله من أجل تطوير القطاع الخاص، إلى جانب إنشاء الخدمة المدنية التي أشار إليها السيد العنابي؟ وأود أن أعلم أيضا إذا كان بمقدور السيد العنابي أن يخبرنا شيئا عن المفاوضين عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعن القيادة التي يجب أن تهيئها تيمور الشرقية للتصدي للتحديات الجمة الماثلة أمامها.

وأخيرا، نشعر بالتشجيع بسبب الاتفاق المبرم بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والسلطات الإندونيسية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الجنائية. فالتحقيق في مقتل صحافي هولندي هو ساندر تينيس يبين مدى أهمية هذا التعاون الدولي، ولا سيما في مجال الإساءة إلى حقوق الإنسان.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية.

لقد حصل في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية في تيمور الشرقية. فالانتقال من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كان انتقالا سلسا. وفي نهاية الشهر الماضي، قام الرئيس وحيد بزيارة تيمور الشرقية. وأحرز تقدم في العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا فضلا عن بلدان أخرى في المنطقة. وجدير بالذكر أن الحالة في تيمور الشرقية عموما ما زالت مستقرة وأن إعادة الإعمار في شتى جوانبه قد بدأ بالفعل.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على العمل الفعال الذي يضطلعون به.

وهناك صعوبات ما زالت قائمة بالنسبة لإعادة الإعمار والحافظ على الحالة المستقرة الراهنة. ومن ضمن المشاكل القيام بأنشطة تخريبية وإعادة توطين اللاجئين العائدين، وإنعاش البنية التحتية، واستعادة حكم القانون، وعدم توفر الموارد.

ويحدونا الأمل في أن تحافظ جميع الأطراف في تيمور الشرقية على روح التعاون والمصالحة كي تستمر البداية الطيبة التي بدأتها من أجل الحفاظ على استقرار الحالة في البلد. ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب تيمور الشرقية من التغلب على العراقيل ومن إعادة بناء وطنه بدعم ومساعدة المجتمع الدولي له. ويحدونا الأمل أيضا في أن تعمل جميع الأطراف في تيمور الشرقية على تعزيز تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة بغية كفالة أن تنجح هناك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد هاشمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تأييدي الكامل للعبارات الحارة التي تفضلتم بها لدى الترحيب بممثل فرنسا لدى المجلس، السيد جان - دافيد ليفيت، الذي أتطلع إلى تجديد العلاقات الحميمة الشخصية والمهنية معه، داخل المجلس وخارجه على حد سواء.

وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية عن الحالة في تيمور الشرقية، ويسرنا أن نرى أنه عقب الانتقال السلس لمهام حفظ السلام من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى قيادة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الشهر الماضي، واصلت الحالة الأمنية عموما تحسنها في جميع أنحاء تيمور الشرقية.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة الحاصلة مؤخرا في عدد الحوادث التي تقع على طول الحدود مع تيمور الغربية. وينبغي التصدي لهذه المشكلة بحزم بالغ حتى لا تتردى الحالة الأمنية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا الأمر الذي قد يعرقل الجهود المبذولة من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

وغني عن القول إن تيمور الشرقية في حاجة إلى أن تكون بعيدة عن المشاكل الأمنية كي تتمكن من التركيز على عملية بناء الدولة. ويتوقع شعب تيمور الشرقية الكثير من وجود الأمم المتحدة هناك، وهو بالتالي يعلق أهمية على المجتمع الدولي لمساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الجهود التي تبذلها من أجل إعادة بناء المجتمع وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتأهيل الإدارة، الأمر الذي يتطلب موارد مالية ضخمة.

وماليزيا، بوصفها جارة قريبة لتيمور الشرقية ومهتمة بها، على استعداد لمساعدتها في شتى المجالات، في حدود قدرتها، كما تشارك في عملية المتابعة للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء الزيارة الأخيرة الناجحة التي قام بها السيد زنانا غوسماو لماليزيا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء وجود اللاجئين في مخيمات، الذين يتعين معالجة محنتهم القاسية بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لهم العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم الممزقة.

وينبغي إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع في وقت مبكر حتى يمكن تيسير إسهامهم في تعمير تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد يتعين تناول مسألة فالنينتيل الحساسة بحيطة بالغة. ولا تقل الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق المصالحة بين شعب تيمور الشرقية عن ذلك أهمية، فهي وحدها القادرة على ضمان السلم والاستقرار في تيمور الشرقية على المدى الطويل.

ولا يمكن لتيمور الشرقية تحمل عبء المشكلات الأمنية إلى ما لا نهاية في المستقبل.

وإننا نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية قد بدأت في تناول موضوع الجدول الزمني للاستقلال، بالتشاور التام مع جميع زعماء تيمور الشرقية. ومن الضروري جدا تناول هذا الموضوع بتأن لضمان أن الاستقلال عندما يأتي، لن يأتي متأخرا جدا أو مبكرا جدا عن موعده، بحيث لا يكون شعب تيمور الشرقية وقادتها غير مستعدين بعد للاضطلاع بمسؤوليات الاستقلال. ومن الأهمية بمكان وعلى أساس الدروس التي تعلمناها من تجارب إنهاء الاستعمار الماضية، أن نعد شعب وقيادة تيمور الشرقية إعدادا تاما وعلى نحو كاف لهذه المرحلة النهائية من العملية. ونود أن نؤكد في هذا الصدد على الأهمية الكبرى لبناء هياكل ديمقراطية قوية لأمة تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل.

وختاما، نود، مثلما فعل غيرنا، أن نثني على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعلى رئيسها السيد سيرغي فييرا دي ميلو، على ما قاما به من عمل ممتاز حتى الآن.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يضم صوته إلى الأصوات المرحبة بحرارة بالسفير ليفيت ونتطلع إلى مواصلة العلاقات الطيبة مع وفده.

كما نود أن نشكر السيد العنابي على إمدادنا بأحدث المعلومات عن الحالة في تيمور الشرقية. وعلى مدى الشهور القليلة الماضية ومنذ اتخاذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، عمل الممثل الخاص للأمين العام وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بلا كلل في مواجهة تحديات عديدة وتوقعات مبالغ فيها لضمان تنفيذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) ولإرساء الأساس لانتقال تيمور الشرقية في نهاية المطاف إلى صفوف المجتمع الدولي بوصفها بلدا ديمقراطيا مستقلا قابلا للبقاء. ويود وفدي أن يكرر تأييده الكامل لعمل الإدارة الانتقالية وإننا نعلق أهمية خاصة على أن ينفذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا. ونود أن نشيد بالإدارة الانتقالية لما بذلته من جهد سعيا إلى وضع الأساس للانتقال نحو الاستقلال، وذلك بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية.

وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة، أبلغنا السيد دي ميلو أنه مع نهاية شهر شباط/فبراير فإن تحويل القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية سوف يتم. وقد تحقق ذلك في الوقت المحدد. وتجب الإشادة بالقوة الدولية والإدارة الانتقالية لما حققتاه من انتقال سلس ونحن واثقون من أن الإدارة الانتقالية سوف تضطلع بأعمال القوة الدولية على نحو يتيح مواصلة التركيز على ترسيخ القانون والنظام واستعادة السلم والاستقرار في تيمور الشرقية.

وقد حدثت بالفعل تطورات إيجابية عديدة منذ استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية الأخيرة. فقد لاحظنا إنشاء خدمات البريد في تيمور الشرقية بالتعاون مع الخدمات البريدية البرتغالية واتحاد البريد العالمي، وإقرار قواعد تنظيمية لنظام أوسع نطاقا، وإقرار قواعد تنظيمية تتعلق بتنظيم المحاكم والمشتريات العامة للإدارة المدنية. وستوفر هذه القواعد التنظيمية، كما فهمنا، الإطار لتنمية تيمور الشرقية في المستقبل. ويهمنا أن نسمع عن استمرار التقدم في هذا المجال.

ويعد التوقيع على اتفاق مع البنك الدولي تطورا هاما يحظى بالترحيب. وتنفيذ هذه الاتفاقات في وقت مبكر وضرورة إنفاق الأموال أمران جوهريان لعملية إعادة البناء والتعمير على صعيد المجتمع المحلي خاصة. كما تعد الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام والرئيس وحيد رئيس إندونيسيا لتيمور الشرقية تطورات إيجابية.

غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء البطالة السائدة والحالة الاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالمخاطر عامة في تيمور الشرقية، والتي تسهم فيما يبدو في بعض الأنشطة الإجرامية. ومما يبعث على قلقنا الشديد أيضا ما تتناقله الأنباء عن الهجمـــات التي شنت أخيرا ولا سيما من جانب الميليشيات. ولن تؤدي هذه الحوادث إلا إلى تقويض الحالة المستقرة بوجه عام. ولا بد أن تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الحفاظ على وجود أمن صارم في جميع أنحاء تيمور الشرقية. ونحن نلاحظ الجهود التي تبذلها لإدارة، بالتعاون مع السلطات الإندونيسية، في التصدي لهذه المشكلة. ولا ينبغي بحال من الأحوال السماح لهذه الهجمات أو حوادث العنف أن تخرج العملية الجارية في تيمور الشرقية عن مسارها. ونأمل أن تساعد الزيادة المطردة في أعداد الشرطة المدنية وتعزيز وحدة الرد السريع إلى حد كبير في معالجة مثل هذه الحالات، وأن تساعد على صون القانون والنظام بوجه عام.

وتبعث عودة اللاجئين على التشجيع، وكما أفادت الأنباء، فإن معدل العودة وصل الآن إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥٣ بالإضافة إلى ٠٠٠ ٥٠ عبروا عن رغبتهم في العودة. ويبين ذلك أن هناك مستوى أكبر من الثقة بين شعب تيمور الشرقية تجاه الحالة هناك. إلا أننا نشعر بقلق إزاء استمرار أنشطة جماعات الميليشيات الرامية إلى إحباط العملية، ونحث الحكومة الإندونيسية على أن تتخذ أي إجراءات لازمة لتصحيح هذا الوضع. كما نحث بقوة على تحلي حكومة إندونيسيا بالمرونة فيما يتصل بالموعد النهائي المحدد لعودة اللاجئين.

وينبغي الاستمرار في إعطاء الأولوية لأن تنمي تيمور الشرقية تنمية مستدامة طويلة الأمد. ويتعين على المجتمع الدولي، في هذا الصدد، مواصلة تركيز اهتمامه على بناء المؤسسات والقدرات. ومما له أهمية حيوية إنشاء أنظمة فعالة للحكم والإدارة تتيح الانتقال السلس بصورة نهائية من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى الحكم المحلي. وفي اعتقادنا أنه يتعين إيلاء الاهتمام إلى ذلك منذ البداية، وذلك على الرغم من أننا ما زلنا في بداية العملية. وفي هذا الصدد، نلاحظ المشاركة الوثيقة بين الإدارة الانتقالية والمجلس الاستشاري الوطني. ونحن ندرك أن تلك المشاركة قد هيأت المجال لمشاركة مختلف الجماعات في تيمور الشرقية تستند إلى قاعدة عريضة. ومما يبعث على التشجيع أن المجلس الاستشاري الوطني يعمل على تعزيز الشفافية والوضوح في أعماله، ويتضح ذلك من مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مؤخرا في الجلسة الثامنة للمجلس. ونحن واثقون من أن ذلك سيؤدي إلى خلق إحساس بالانتماء وروح المصالحة بين شعب تيمور الشرقية. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه إذا ما عززت روح الثقة والمصالحة والتعاون بين أهالي تيمور الشرقية، فسوف يستمر إحراز التقدم الملموس.

ونحن ندرك تماما رغبة حكومة إندونيسيا في محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ونلاحظ في هذا الصدد، توجيه الدعوة إلى ثلاث جماعات إندونيسية لحقوق الإنسان تحظى بالاحترام لكي تنضم إلى المحققين في الكشف عن الانتهاكات التي وقعت في تيمور الشرقية. وأملنا أن

يتحقق تطبيق العدالة على المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

السيدة آشيبالا موسافي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): عندما رحبتم، يا سيدي، بممثل فرنسا الدائم الجديد، السفير ليفيت في الأمم المتحدة، أعرف أنكم فعلتم ذلك باسمنا جميعا. إلا أن السفير ليفيت قد عمل في فريق الاتصال المعني بناميبيا أثناء تلك السنوات التي يذكر كثير من الأعضاء - أن الفريق قد عمل فيها بكد شديد لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) - واليوم، وبعد مرور عشر سنوات على استقلال ناميبيا، رأيت أنه يتعين علي اغتنام الفرصة للترحيب الحار بالسفير ليفيت في الأمم المتحدة ولكي أقول إننا في وفد ناميبيا نتطلع إلى مواصلة العمل معه ومع وفده كله على هذا المستوى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر السيد العنابي على آخر المعلومات التي أحاطنا بها علما عن الحالة في تيمور الشرقية، ولكي أثني على السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وفريقه، للعمل الطيب الذي يضطلعان به.

ومما يثلج صدورنا التقدم المرحز في نشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، رغم أنه من الواضح كما ذكر متكلمون سابقون، أنه لا تزال هناك مجالات معينة تبعث على القلق، مثل توفر الشرطة المدنية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم إسهامات سخية إلى الصندوق الاستئماني، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر كل من سبق أن أسهموا. ويشعر وفد بلادي بالقلق أيضا إزاء الوتيرة البطيئة التي تتوفر بها الأموال للتعمير والتنمية. ونثق في أن هذه المسائل ستعالج تدريجيا في وقت قريب بحيث تكفل عدم استمرار تدهور الحالة الاقتصادية - الاجتماعية في تيمور الشرقية.

ونرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا الرئيس وحيد إلى تيمور الشرقية. ونعتقد أن زيارته، وكذلك الاعتذار لتيمور الشرقية عن أعمال العنف التي حدثت أثناء احتلال إندونيسيا، عملان هامان يعززان المصالحة بين البلدين. ونرى أن هذا لا يزال أحد العناصر البالغة الأهمية للتعاون الوثيق بين الدولتين في المستقبل. وبالمثل، فإن الاجتماعات المستمرة بين التيموريين الشرقيين وقادة الميليشيا تعمل بوصفها آلية حيوية لبناء الثقة وللمصالحة بين التيموريين الشرقيين أنفسهم.

ولا نزال قلقين بشأن تزايد حدوث هجمات الميليشيا عبر الحدود على التيموريين الشرقيين وعلى موظفي الأمم المتحدة. فهذه الأفعال تضر إلى حد كبير بأمن تيمور الشرقية، ونرى أنه يجب معالجتها في وقت قريب. ومع ذلك، نرحب بتعهد الحكومة الإندونيسية بكبح جماح أنشطة الميليشيا في تيمور الغربية، ونحثها على مواصلة القيام بذلك.

وأخيرا، ينوه وفد بلادي باستمرار إعادة اللاجئين إلى ديارهم من مخيمات في تيمور الغربية، ونرجو أن تزيد سرعة هذه الإعادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لممثل ناميبيا عن تحياتنا وتهانينا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال ناميبيا.

السيد عوان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أضم صوتي إلى من رحبوا بالسفير لافيت؛ وأتطلع ووفد بلدي إلى التعاون معه، استمرارا للعلاقة الممتازة بين بعثتينا، التي هي انعكاس للعلاقات القائمة بين بلدينا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية. كما أشكر السيد العنابي على المعلومات التي قدمها، والتي مكنتنا من إجراء تقييم مستكمل للحالة في تيمور الشرقية. ولدي بعض الملاحظات بشأن قضايا رئيسية تكلم عنها السيد العنابي.

فيما يتعلق بحالة الأمن، يسرنا التقدم الملحوظ الذي وصفه السيد العنابي. ولكن، ألا توجد مشكلة بشأن موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؟ هل يمكن للسيد العنابي أن يتناول هذه المسألة ويحيطنا علما بما إذا كان عدد الموظفين أكثر من اللازم، آخذا في الاعتبار الحالة الراهنة؟

وأعتقد أن عودة اللاجئين هي أهم قضية من القضايا السياسية والعملية في البلدان. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي أن يستمرا في إعطائها

الأولوية. ونعيد تأكيد دعمنا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وللمنظمات الأخرى التي تعمل في الميدان لكي تساعد اللاجئين على العودة بسلامة وبكرامة. ولاحظ السيد العنابي أن هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا في تيمور الغربية. ونود الاستماع إلى المزيد من المعلومات حول أنشطة لجنة الحدود المشتركة.

وبالنسبة لعملية المصالحة، أود أن أذكر بأن هذه العملية أساسية لإرساء الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا، رحبنا بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني، الذي نرى أنه أداة أساسية لمشاركة شعب تيمور الشرقية مشاركة فعلية في صنع القرارات وفي تعزيز عملية الاستقلال. ويهمنا كثيرا أن نسمع من السيد العنابي تقييما أوليا للمداولات المزمع إجراؤها لتشجيع المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالتعمير، كان مؤتمر المانحين في طوكيو حدثا هاما في هذا الشأن. ونرحب بالتعهدات الهامة التي أعلنت، ونرجو - مع السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي خاطب المجلس قبل بضعة أسابيع - أن يجري الوفاء بها في أقرب وقت ممكن. وأذكر هذا لكي أبين أيضا أن مثل تيمور الشرقية يوضح أن البحث عن حلول لقضايا التعمير يقوم على التعاون المنسق والوثيق بين المؤسسات المالية، والأمم المتحدة، والشعب المعني، وهو في هذه الحالة شعب تيمور الشرقية. وهذا شيء نرحب به.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر للأمين العام وممثله الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وغيرهما أيضا ممن يشاركون في إعادة إرساء السلام، وفي التعمير بعد انتهاء الصراع في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لبنغلاديش.

سأثير ست نقاط للسيد العنابي. تتعلق النقطة الأولى بنشر الشرطة المدنية. ويسرنا كثيرا أن النشر قد ازداد، فلدينا الآن ٩٣٣ شرطيا مدنيا منتشرون هناك. وهذا تحسن، ونرحب بزيادة هذه الوتيرة. ولكننا نعتقد أنه ينبغي لنا أيضا أن نحاول النظر في عملية النشر لكي نتبين أفضل طريقة يمكن بها أن نحقق نشرا أسرع للشرطة المدنية. وأذكر هذا في إطار عام أيضا، لأننا نواجه نفس الحالة في كوسوفو.

وتتعلق النقطة الثانية بأحداث العنف التي أثارتها الميليشيات. وكما ذكر عدد كبير من أعضاء المجلس، فإن ذلك يشغلنا كثيرا، ونرى أنه ينبغي بذل جهود نشطة في هذا الشأن منعا لأنشطة هذه الميليشيات. وأرى أن إغلاق المخيمات في هذه المناطق طريق حسن نبدأ به.

وتتعلق النقطة الثالثة بسيناريو التنمية. وهذا مجال هام جدا بالنسبة لبنغلاديش. وأعتقد أنه يجري اتخاذ بعض التدابير الإيجابية في هذا الصدد. وكان مما أثلج صدورنا كثيرا سماعنا عن مشاريع تقوية المجتمع المحلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي أحاطنا علما بها السيد العنابي. ونعتقد أنه ستتاح لنا فرصة تقييم آثارها على السكان المحليين.

ومشروعات الأثر السريع التي تمولها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تحمل وعدا في طياتها، ونعتقد أنها تحتاج إلى تشجيعنا. ونعتقد أيضا أن حالة جباية العوائد ستتحسن على الأرجح مع إنشاء نظام للجمارك والضرائب. وربما يكون أمام المجلس، في مناسبة أخرى، تقرير من الأمانة العامة حول هذا الجانب.

مسألة أخرى متصلة بتطوير المشروعات هي الوتيرة البطيئة لتوزيع الأموال، وقد تطرق إليها عديدون. وكما أشرنا في المرة السابقة، فإننا نرى أنه نظرا لحجم الالتزام بالتنمية في تيمور، فإنه قد يكون من المؤسف أن نرى الجهود تتهاوى بسبب الوتيرة البطيئة لتوزيع الأموال.

وتتصل النقطة الرابعة بحالة الصحة والتعليم في تيمور. ونرى أن هذين المجالين يحتاجان إلى اهتمام خاص. وفيما يتعلق بالتعليم فقد أشرنا في مناسبة سابقة إلى ضرورة تركيز الجهود على تعليم الفتيات في البرامج المتبعة في تيمور. ونعتقد أن هذا المجال ينطوي على أهمية. وأوصينا أيضا بأنه بغية إدامة التنمية في تيمور - فإننا يتعين علينا أن نركز الجهود على مستوى القواعد الشعبية من خلال برامج للقضاء على الفقر مثل برامج الائتمانات الصغيرة.

والمسألة الخامسة التي أود أن أثيرها هي مسألة الوحـدة الوطنية والوفـاق الوطني. ونعتقد أن هاتين المسألتين هما أيضا من المجالات ذات الأولوية في تيمور الشرقية في سياق نموذج بناء الدولة. والزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس وحيد وزعماء الميليشيا إلى تيمور الشرقية تبشر بتحقيق هذه الأهداف. فالتحسن المتدرج في الحالة الاقتصادية والسياسية ينبغي أن يساعد في العملية.

أخيرا، وفيما يتعلق بمستقبل العملية السياسية، فإننا نوافق على أنه بـدلا من وضع إطار زمني من دون إنجازات محددة في الميـدان، فقـد يكـون من الأفضل تحديد المعالم البارزة على الطريق نحو الاستقلال ومن ثم وضع إطار زمني على هذا الأساس.

أتوقف هنا وأستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي لكي يرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أعتقـد أن السـؤال الأول الذي طرحه أعضاء المجلس يتصل ببطء توزيع الأموال من الصندوق الاستئماني. وأرى أننا نتفق جميعا على أن وتيرة توزيع الأموال أبطأ مما نتمناه لها جميعنا. ولقد أعرب الممثل الخاص نفسه عن شعوره بالاحباط إزاء ذلك، بل إنه ذكر أمام الصحافة أنه كان يتمنى لـو امتلك عصـا سحريـة لكي يحول تعهدات المانحيـن إلـى مشروعات فورية للأشغال العامة. إلا أننا نحتاج إلى شـركاء، ونعرف أن هـذه الأمـور تحتاج إلى وقت. وأنتم سيدي، ذكرتـم مشروع تمكين المجتمع المحلي الـذي اضطلع بـه البنـك الدولي. والاتفاقيـة بشأن هـذا المشـروع لـم توقع إلا في نهاية شهر شباط/فبراير. ولذا يحدونا الأمل بأن ينفذ الآن فورا. إلا أننا نعرف أن جميع هذه الأمور تستغرق وقتا.

والجانب الآخر الذي من الأهمية بمكان مراعاته هو أنه - نظرا لمستوى ومدى الدمار الذي لحق بالبلد؛ ونظرا لأن عددا كبيرا من العمال المهرة، إن لم تكن غالبيتهم الساحقة، قد تركوا البلد في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في العام الماضي - فإن عملية إعادة التأهيل وإعادة التعمير وبناء القدرات ستكون عملية صعبة، وهي بالتأكيد عملية ستكون أبطأ مما نتمناه.

أخيرا، إن الصندوق الاستئماني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مكرس بطبيعته، بالدرجة الأولى - وليس فقط ولكن في جزء كبير منه - لتسديد التكاليف المتكررة؛ وبعبارة أخرى، للموظفين المدنيين التيموريين الشرقيين، الذين يجري توظيفهم. وكما ذكرت فإن ما مجموعه ٢ ٥٠٠ موظف منهم يعملون الآن ويتسلمون رواتبهم. وهذا العدد ينبغي أن يزداد ليصل إلى ٧ ٠٠٠ موظف خلال هذه السنة. ومع تزايد الخدمة المدنية، فإن ذلك سيعجل في تخفيض الأموال في هذا الصدد.

أشرت أيضا إلى البدء بمشروعات الأثر السريع. ومرة أخرى، فإنه يجري تحديد الشركاء لتطوير عدد إضافي من مشروعات الأثر السريع، ومع بدء تشغيل تلك المشروعات آمل بأن يتم التعجيل بعملية توزيع الأموال. ويتعين على أن أذكر في هذا الصدد بأن المحاسب العام يبدي تعاونا من حيث تيسير استخدام الأموال. وبعد أن يتم تحديد المشروعات ويصبح بالإمكان البدء فيها فإنه سيتم صرف الأموال.

وأثيرت أسئلة عديدة تتعلق بعودة اللاجئين. وتشير التقديرات التقريبية إلى أنه لا يزال يوجد نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقوم حاليا بإجراء تعداد سكاني، وقد تم انجاز التعداد تقريبا. وأتوقع بناء على ما يصلني من معلومات من زملائي في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بأن التعداد السكاني سيؤكد على أن نصف الـ ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ المتبقين أي نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ - يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية.

ويرى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أنه يتعين بطبيعة الحال إبداء مرونة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية التي حددت في نهاية شهر آذار/ مارس. وسيتعين إبداء مرونة بالنسبة لأولئك الذين هم بحاجة إلى العودة إلى تيمور الشرقية. فتدفقات اللاجئين في الآونة الأخيرة لم تكن قوية جدا لأن عددا من الشواغل لا يزال يقلق أولئك الذين يرغبون في العودة. ومن بين تلك الشواغل ما يتعلق باحتمال دفع المعاشات

التقاعدية، التي تناقشها الآن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مع السلطات في جاكرتا، ولربما كانت تساور العائدين المحتملين مخاوف تتعلق بالطريقة التي قد يعاملون بها. وأرى أن بعض الزيارات التي جرت عبر الحدود ستساعد في تسهيل هذه العملية. وأرى أنه لا بد من التحلي بالمرونة أيضا فيما يتعلق بإعادة توطين أولئك الذين لا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية والذين سيتعين إعادة توطينهم إما في تيمور الغربية أو في أجزاء أخرى من إندونيسيا. ونرى أن التركيز ينبغي أن ينصب بطبيعة الحال على إتاحة الفرصة أمام جميع هؤلاء الناس لكي يقرروا بحرية المكان الذي يريدون الذهاب إليه والاستقرار وإعادة بناء حيواتهم فيه.

وأثيرت أسئلة تتعلق بالتزام السلطات الإندونيسية بتسهيل عودة اللاجئين. وأرى أن من الواضح جدا في ذهن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وفي أذهاننا إن حكومة الرئيس وحيد مخلصة في تأكيداتها وفي رغبتها في التعاون لحسم هذه المشاكل. ولكن، وكما أشرت، توجد عناصر في القوات المسلحة الإندونيسية في الميدان تواصل الوقوف في طريق تنفيذ هذه التأكيدات والتي يمكن أن يكون لديها جدول أعمال خاص بها أو أو أنها تسعى إلى إحراج رئيس الجمهورية أو إثارة الصعوبات في وجهه. ولكن لا يساورنا شك في أن رئيس إندونيسيا وحكومة إندونيسيا مصممان على التعاون في حل هذه المشكلة. إنها مسألة ترجمة هذه التعهدات إلى أعمال على الساحة وإقناع الذين لا يزالون يعارضون حل هذه المشكلة هناك بالتعاون وإلا فإنهم سيزالون بطريقة أو بأخرى.

هل عودة اللاجئين تتسارع؟ أعتقد أن الجواب هو أن عودتهم لم تتسارع مؤخرا. هناك عودة هزيلة مستمرة، لكننا لم نر أي تزايد مؤخرا.

كان هناك سؤال بشأن المجلس الاستشاري الوطني - عما إذا كان يجتمع بشكل منتظم، وكيف يعمل. أعتقد أنه لا يزال آلية بالغة الفائدة للممثل الخاص، حيث يمكنه من التشاور مع أبناء تيمور الشرقية - ليس فقط مع المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، الذي هو في حد ذاته منظمة شاملة، ويتضمن عددا من الأطراف المختلفة - وإنما أيضا مع بعض المجموعات المؤيدة للحكم الذاتي التي انضمت إلى المجلس الاستشاري الوطني.

ويجتمع المجلس على أساس منتظم ويستشيره باستمرار الممثل الخاص بشأن جميع القواعد التنظيمية وجميع المبادرات الهامة التي تتخذها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وهو يستشار بشأن تشغيل الموظفين المدنيين. وقد أوضح السيد فييرا دي ميللو بحق منذ البداية أن مهمتنا هي إنشاء إدارة مؤقتة، لكن هذه يجب أن يتم القيام بها من أجل أبناء تيمور وبالتعاون معهم، حيث أن مهمتنا هي مساعدتهم على الاستعداد للاستقلال وعلى تحقيقه. وبالتالي فإن آلية المجلس الاستشاري الوطني مفيدة تماما في الإبقاء على تشاور وتعاون وثيقين مع جميع أبناء تيمور.

وكما قلت، فإن مجموعتين من المجموعات الثلاث المؤيدة للحكم الذاتي انضمت إلى المجلس الاستشاري الوطني، والثالثة لا تزال غير منضمة. ووافقت على أن تفعل ذلك من حيث المبدأ، ولكن هذا يثير بعض المسائل الحساسة، التي لا تزال تناقش، مثل من هو الممثل الفعلي.

ما هي إمكانات توليد الدخل وإمكانات التنمية الطويلة الأجل لتيمور الشرقية؟ أعتقد أن علينا أن نقر بأن الوقت لا يزال مبكرا في هذه المرحلة للتنبؤ بشكل محدد. إنها ستكون عملية بطيئة وصعبة - وعلينا ألا نتهرب من الحقيقة. إن مستوى الدمار كبير بحيث سيكون التعمير، سواء من الناحية المادية أو فيما يتعلق ببناء القدرات وتدريب الكوادر والموظفين المدنيين القادرين، عملية طويلة الأجل. وهو ليس أمرا لدى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بوصفها الحالي الموارد أو القدرة لحله. إنه يتطلب الالتزام الطويل المستمر من جانب المجتمع الدولي، الذي يقوم، بطبيعة الحال، باستثمار الكثير في تلك الإدارة، ولكن يجب أن يبقي على ذلك الاستثمار ليمكّن تيمور الشرقية من أن تصبح مستقلة وتنخرط في عملية ذاتية الاستدامة للتنمية على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بمسألة المراقبة المشتركة على الحدود، أقيمت آلية لذلك فعلا. وقد لاحظتها بنفسي، عندما كنت هناك عند نهاية العام الماضي. إن لدينا أفرادا عسكريين للاتصال منتشرين، على الجانب الآخر من الحدود في تيمور الغربية مع قرنائهم من مختلف وحدات القوات المسلحة الإندونيسية، لتيسير الاتصال والتعاون

بينهم وبين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ولتجنب الحوادث أو حلها عندما تقع. وهناك، بطبيعة الحال، اجتماعات مستمرة بين قائد القوة والعاملين معه والجنرال سياهناكري وهو لواء إندونيسي مسؤول عن تلك المنطقة. وآخر اجتماع من هذا النوع عقد يوم ١٥ آذار/ مارس، حيث ناقشوا إمكانية تحديث المذكرة المتعلقة بترتيبات التعاون بشأن الحدود للمساعدة على حل بعض المشاكل هناك.

وفيما يتعلق بمستقبل القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالينتيل) ، فإن هذه مسألة حساسة أيضا بالنسبة لأبناء تيمور، ولأعضاء تلك القوات المسلحة أيضا، الذين لهم وجهات نظر معينة بشأن ما يعتقدون أنهم قاموا به باسم تيمور الشرقية. وقد بدأت مشاورات بين الممثل الخاص والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية في هذا الشأن. وكما يعرف مجلس الأمن، فإن عددهم ليس كبيرا - إنه يتراوح ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ فرد. وبعضهم، ونحن متأكدون من هذا، يرغبون في العودة إلى الحياة المدنية، ويمكن لبعضهم أن يشارك في قوات الشرطة أو الأمن مستقبلا. وهذه بعض المسائل التي يجري مناقشتها. ولقد قلنا جميعا إننا نأمل أن تقرر تيمور الشرقية ألا يكون لها جيش، ولكن بالإضافة إلى قوات الشرطة، قد نحتاج إلى قوات للأمن مثل قوات الدرك، أو قوة من نوع آخر مشابه، ولكفالة الأمن في الإقليم.

كيف يمكننا أن نقنع اللاجئين في المهجر بالعودة والانضمام إلى عملية إعادة التأهيل والتعمير في تيمور الشرقية؟ هذه المسألة يناقشها أيضا أبناء تيمور الشرقية، لتشجيعهم على العودة. وقد أثار هذا في جاكرتا الممثل الخاص، وتلقى تأكيدات بأن بعض أبناء تيمور الشرقية الذين يدرسون في جامعات إندونيسية سيسمح لهم بالعودة، أو يشجعون عليها إذا ما أرادوا ذلك، للانضمام إلى عملية التنمية. وأنا أفهم أيضا أن المنظمة الدولية للهجرة تنفذ برنامجا للتشجيع على عودة عدد من الممكن أن يصل إلى ٣٠٠ من أبناء تيمور الشرقية اللاجئين في الشتات، الذين يمكن أن يتولوا مناصب مهنية في تيمور الشرقية. ويجب أيضا، بطبيعة الحال، أن نتذكر أن الذين لا يزالون يعيشون في الخارج قد يكونون في حياة مريحة وربما لا يكونون سعداء تماما بمستوى التعويض الذي يمكن أن يوفر لهم في ظل الظروف الراهنة في تيمور الشرقية. وهذه بالتأكيد مسألة ينبغي أن نحاول التحرك نحو حلها.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لإنشاء قطاع خاص؟ مرة أخرى، أعتقد أن هذا سيستغرق بعض الوقت. فهو يرتبط بالعملية الشاملة للتعمير، التي، كما قلت، تبدأ من أدنى المستويات. لأن كل شيء تقريبا قد دمر - ومن العجب أن نرى ذلك. وهذا سينطوي على توليد قدرة ومقاولين خاصين. وهو أيضا شيء سيستغرق وقتا ويرتبط بعملية التعمير الشامل.

وكيف كان مسلك القيادة في تيمور الشرقية؟ أعتقد أن بوسعي أن أقول، بالنيابة عن الممثل الخاص إنه مسرور جدا للتعاون الذي قدمته قيادة تيمور الشرقية. وقد كان دأبه دائما العمل معهم، وأعتقد أن مستوى التعاون لا يزال جيدا للغاية، حتى إذا كان هناك بعض الشعور بالإحباط، وذلك لأنهم يريدون أن يتحسن مستوى الحياة اليومية لمواطنيهم في تيمور الشرقية بسرعة أكبر مما هو ممكن فعلا. ولكني أعتقد أن التعاون بشكل عام لا يزال جيدا.

هناك أسئلة أخرى قليلة تتطلب الجواب عليها، هل ملاك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أكبر مما ينبغي؟ هل لديها عدد من القوات أكبر مما ينبغي؟ لا أعتقد هذا في هذه المرحلة. وكما قلت، إن لدينا ٧٣٠٠ فرد منتشرين الآن.

وفي الواقع، ترغب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الحصول على الأصول الإضافية التي تنقصها، لا سيما بالنظر إلى الشواغل التي نشأت مؤخرا في ضوء بعض الحوادث الحدودية. ولكن بوسعي أن أطمئن أعضاء المجلس إلى أنه بمجرد اكتمال نشر الإدارة، وبمجرد تحسن الحالة الأمنية، لن ينتظر الأمين العام طويلا قبل أن يعود مرة أخرى إلى المجلس ليقترح تخفيضا في قوام القوات بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا من وجهة النظر الأمنية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات من أجل المصالحة الوطنية، نعم، عقد اجتماع مؤخرا في سنغافورة أعتقد أنه حقق بداية طيبة، رغم بطئها، في المصالحة الوطنية بين مختلف المجموعات في تيمور الشرقية. وهذه عملية

جارية يمكن أيضا أن تستفيد من بعض الزيارات العابرة للحدود التي تجري الآن.

هل بإمكاننا الإسراع بنشر الشرطة؟ أعتقد أن النشر قد اكتسب سرعة ملحوظة مؤخرا. وسيكون لدينا ما يقارب ١٠٠٠ فرد بحلول نهاية هذا الأسبوع، من جملة قوات الشرطة المأذون بها والتي يبلغ قوامها ٦٤٠ ١ فردا. ولدينا من العروض أكثر من حاجتنا الفعلية. وبعبارة أخرى، لدينا أكثر من ٦٤٠ ١ عرضا. وقد حددنا وحدة الشرطة الخاصة الثانية، وبالتالي يتعلق الأمر بوضع الترتيبات الفعلية وبأن نحصل على ما يفيد من البلدان المعنية بأن هذه القوات قد دربت وجاهزة للتحرك، وبالطبع، يتعلق الأمر أيضا بكفالة إمكانية توفير المقر المناسب لتلك القوات حينما تصل وأن تكون مزودة بما يلزم لعملها. بيد أننا نتوقع خلال الشهرين المقبلين أن نكون قد اقتربنا جدا من تحقيق النشر الكامل لعنصر الشرطة.

وأعتقد أن ما قلته يرد على كل شيء تقريبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إجابته على الأسئلة وعلى إفادتنا بالمعلومات الإضافية المتاحة له عن مختلف المسائل التي أثيرت هنا.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.